مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017

OEBUniv.Publish

برامج ضمان القروض كآلية لدعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-قراءة في تجارب دول عربية –

Loan guarantee programs as a mechanism to support the establishment and development of small and medium enterprises - Reading in the experiences of Arab countries -

د. زبير عياش/ د. سميرة مناصرة،جامعة أم البواقي- الجزائر -

تاريخ التسليم:(17 /12/2017)، تاريخ التقييم: (01 /02/2017)، تاريخ القبول: (06 /03/2017)

الملخص

تأتي هذه الورقة البحثية كمحاولة لدراسة برامج ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم إنشائها ونموها خاصة في ظل العوائق العديدة التي تحد من تطورها والتي من أهمها العوائق التمويلية في ظل صعوبة حصول هذه المؤسسات على التمويل البنكي لتوفير إحتياجاتها التمويلية، مع محاولة لعرض تجارب بعض الدول العربية في مجال تطبيق هذه الآلية الداعمة.

وتبين الدراسة أن برامج ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد إستراتيجية من شأنها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل عملية حصولها على التمويل البنكي ومن ثم المساهمة في إنشائها وتطورها، وقد سارعت العديد من الدول العربية إلى تطبيق هذه الآلية لدعم مؤسساتها ما نجم عنه عدة إنجازات إيجابية في مجال إنشاء وتوسع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما ساهم في تحقيقها لعدة مؤشرات إيجابية كإستحداث مناصب عمل.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صندوق ضمان القروض، تجارب الدول العربية

Abstract

This paper is an attempt to study programs loan Guarantee for small and medium enterprises as a mechanism to support its establishment especially in light of the many obstacles that limit their development and that of the most important financial obstacles in the light of the difficulty of these institutions get bank financing to provide financing needs, with an attempt to show the experiences of some Arab countries and growth in the field of application of this Supporting mechanism

The study shows that programs loan Guarantee for small and medium enterprises is a strategy that will support small and medium enterprises and facilitate their access to bank financing process and contribute to the creation and evolution of this enterprises, has been Hastened a lot of the Arab countries to apply this mechanism to support the enterprises that resulted in several positive achievements in the field of establishment and expansion small and medium enterprises, which contributed to the achievement of several positive indicators such as create jobs.

Key Words :Small and Medium Entreprises, Loan Guarantee Fund, Experiences of Arab countrie

مقدمة:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في مختلف إقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، فهي تعد من أهم الإستراتيجيات والسياسات الإقتصادية الهادفة إلى النهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات لقدرتها على تنويع الإقتصاد والمساهمة في العديد من المؤشرات الإقتصاديةوالإجتماعية،وكذا سرعتها في التأقلم مع المتغيرات ومعالجة العديد من المشكلات.

وعلى الرغم من الأهمية التي تكتسبها هذه المؤسسات في مختلف الإقتصاديات إلا أنها تصطدم بالعديد من المشاكل والمعيقات التي تحد من تطورها خاصة فيما يتعلق بالجانب التمويلي والذي من شأنه أن يؤثر على العديد من الجوانب الأخرى، ما دفع بالعديد من الدول للبحث عن آليات من شأنها دعم هذه المؤسسات حتى تستطيع تجاوز كل هذه العقبات، وقد سارعت معظم الدول وخاصة العربية منها إلى إتخاذ آليات لدعم هذه المؤسسات والتي من بينها إتخاذ برامج ضمان القروض لتسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الضمانات الضرورية الواجب توفرها حتى يتم الحصول على القروض البنكية.

تنبع **أهمية البحث** كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من بين البدائل الفعالة للنهوض بالإقتصاد خارج قطاع المحروقات خاصة في ظل ما يشهده العالم من أحداث أخيرة متمثلة في أزمة النفط الناتجة عن تهاوي أسعاره، وما ينجم عنها من آثار سلبية بالنسبة للإقتصاديات الريعية والتي من بينها العديد من الدول العربية وبصفة خاصة الجزائر، مادفع إلىزيادة الإهتمام بآليات دعم هذه المؤسسات بهدف تطويرها والتقليل من مختلف العوائق التي تحد من تطورها والتي من أهمها العوائق التمويلية، ويعد صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين الآليات التي تحتل مكانة بالغة في دعم هذه المؤسسات والمساهمة في التقليل من عائق عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفير الضمانات اللازمة للحصول على التمويل البنكي، كما تبرز أهمية الدراسة في تبيان مساهمة صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم إنشاء وتطوير هذه المؤسسات وذلك بعرض بعض تجارب الدول العربية في مجال تطبيق هذه الآلية وما نتج عن تطبيقها من إنجازات.

وسيتم في هذهالورقة البحثية دراسة الإشكالية التالية: " **فيما تتمثل برامج ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما مدى مساهمتها في دعم إحتياجاتها التمويلية ؟**

المحور الأول- برامج ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أسباب وأهداف نشأتها

بالرغم من الاتفاق الذي تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول أهميتها، غير أنها تصطدم بعدة معوقات خاصة فيما تعلق بالجانب التمويلي، الأمر الذي دفع إلى ظهور آليات من شأنها أن تساهم في دعم هذه المؤسسات، وتعد برامج ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين أهم الآليات التي من شأنها أن تدعم هذه المؤسسات من خلال الحد من عائق التمويل البنكي لها والمتمثل فيتوفر الضمانات، وتتمثل أهم

أسباب وأهداف نشأة برامج ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم إنشاء وتطوير هذه المؤسسات في مايلي:

أولا-أسباب نشأة برامج ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الصعوبات في ترتيب معاملاتها مع البنوك والمؤسسات المالية، وقد ظهر ذلك من خلال توجه البنوك التجارية والمؤسسات المالية نحو تفضيل التعامل مع المشروعات الكبيرة لإفتقار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أسس المعاملات البنكية، وإرتفاع درجة المخاطرة في التعامل معها، وأهم أسباب محدودية القدرة لدى هذه المؤسسات في الحصول على القروض من البنوك والمؤسسات المالية هي(العساف وآخرون،2012، 61):

- ✓ يكتنف قرار منح القروض لهذه المؤسسات قدر كبير من المخاطر نظرا للشكوك التي تعتري عمل هذه المؤسسات وإرتفاع نسبة فشلها وقابليتها للإنهيار والتعثر بفعل التغيرات الإقتصادية في السوق، مما يخلق لدى البنك نوعا من التردد في التعامل مع هذه المؤسسات، هذا بالإضافة إلى حد كبير من التردد الذي يرافق المؤسسات نفسها في التعامل مع البنوك؛

- ✓ تحاول البنوك والمؤسسات المالية حصر عملها في مجال توفير التمويل للمؤسسات الكبيرة وربما يرجع ذلك إلى طبيعة العلاقات الخاصة بينها سواء من حيث الملكية المشتركة أو الإدارة المشتركة وغيرها من الإرتباطات؛

- ✓ إرتفاع التكاليف الإدارية لتوفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يؤدي إلى التأثير على مستويات أرباح البنك أو المؤسسات المالية؛

- ✓ عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبا على توفير البيانات والسجلات المحاسبية الضرورية اللازمة لتقديمها للبنك في حال الرغبة بالحصول على التمويل، هذا بالإضافة إلى رغبتها في تقديم الضمانات في سبيل الحصول على هذا التمويل.

ولتجاوز هذه الأسباب والحد من المعوقات التي تمنع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل اللازم لها، جاء إنشاء برامج ضمان مخاطر القروض الموجهة لها، على أساس قيام هذه البرامج بتوفير الضمانات تشجيعا للبنوك التجارية على إقراض المؤسسات المستهدفة بعد التحقق من جدواها الإقتصادية.

ثانيا -أهداف برامج ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنشأ هذه البرامج لتحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها في مايلي(العساف وآخرون،62،2012):

- ✓ تغطية جزء من الخسائر الناجمة عن أي حالة تعثر للعميل المقترض الذي لا يتمكن من السداد، وفي مثل هذه الحالة فإن هذه البرامج تعمل على تشجيع البنوك والمؤسسات المالية على إقراض أصحاب هذه المؤسسات؛
- ✓ تعمل هذه البرامج على توفير الضمانات للبنوك والمؤسسات المالية لتمويل الموجودات الثابتة ومنها ما يوجه لتمويل رأس المال العامل، ويختلف هذا الوضع من دولة إلى أخرى علما أن بعض الدول تضمن برامج الضمان فيها توفير الإئتمان للأصول والموجودات الثابتة وتمويل رأس المال العامل معا؛
- ✓ تقوم هذه البرامج على إقتسام المخاطر فيها بين البنك أو المؤسسة المالية ومؤسسة الضمان، حيث تعمل على توفير الضمان للمؤسسات ذات الجدوى الإقتصادية التي لا يقدر أصحابها الحصول على التمويل نظرا لعدم قدرتهم على توفير الضمانات اللازمة للحصول عليه؛
- ✓ تعمل هذه البرامج على تخفيف متطلبات البنوك والمؤسسات المالية المقدمة للقروض من متطلبات توفير الضمانات من قبل المقترض صاحب المشروع الصغير الذي يكون غالبا عاجزا عن توفير هذه الضمانات التي تكون غالبا تقليدية.

المحور الثاني:عرض لتجارب عربية في مجال ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد حذت العديد من الدول النامية والعربية منها حذو الدول المتقدمة في مجال دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تبني فكرة برامج ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحويلها من فكرة إلى تجربة ملموسةبهدف تسهيل تمويل إنشاء هذه المؤسسات والمساهمة في تطويرها ومن ثم توفير الظروف الملائمة لتحقق الأهداف المعول عليها، ولذلك سيتم في هذا المحور التطرق إلى بعض التجارب العربية في مجال تطبيق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعمها وذلك وفقا لمايلي:

أولا- التجربة المصرية لضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر أهمية بالغة، ما دفع بها إلى تطبيق برامج لضمان قروض هذه المشروعات، وتعتبر التجربة المصرية من التجارب العربية الأولى في هذا المجال، وسيتم التطرق إلى هذه التجربة من خلال:

1-شركة ضمان مخاطر الائتمان: وهي شركة مساهمة مصرية لقانون الشركات رقم 159لسنة 1981 تم تأسيسها بتاريخ 9ديسمبر 1989 بمساهمة من 9 بنوك مصرية ذات ملكية مشتركة وشركة تأمين وذلك عام 1991، وتهدف الشركة إلى تشجيع وتنمية المشروعات الصغيرة في مختلف المجالات الإنتاجية والخدمية وتطويرها من خلال تسيير حصول تلك المشاريع على الإئتمان المصرفي اللازم لإقامة المشروع، أو لتطوير

أدائه أو تسيير مزاولته للنشاط وذلك كله من خلال توفير الضمان للأموال الممنوحة من قبل البنوك، وتمارس الشركة عملها من خلال إتفاقية تم توقيعها مع إثنين وثلاثين بنكا في مصر (.cgcegypt.comwww).

2- أهداف شركة ضمان مخاطر الإئتمان: تهدف شركة ضمان مخاطر الإئتمان المصرفي من خلال ممارسة نشاط ضمان مخاطر الإئتمان إلى تحقيق الأهداف التالية(شركة ضمان مخاطر الإئتمان، 2013، 02):

- ✓ تشجيع المؤسسات المقرضة(بنوك وجمعيات ومؤسسات مالية) ليصبحوا أكثر فاعلية في تلبية الإحتياجات التمويلية للفئات المستهدفة التي تفتقد الضمانات الكافية؛
- ✓ تنمية وتحسين أداء المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عن طريق توفير ضمان المؤسسات المالية يمكنها من الإستجابةللإحتياجات التمويلية لهذا القطاع؛
- ✓ بناء شراكات قوية مع الضمانات المعنية بتنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ المساهمة في إتاحة فرص العمل مما يعزز التنمية الإقتصادية؛
- ✓ المساهمة في تحويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من القطاع غير الرسمي للقطاع الرسمي.

3-برامج شركة ضمان مخاطر الائتمان:إتخذت شركة ضمان مخاطر الإئتمان المصرفي عدة برامج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتقليل من عائق عدم قدرتها على توفير الضمان المطلوب حتى يتم الحصول على التمويل البنكي، وتتمثل برامج الشركة والمتعلقة بقطاع المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة في مايلي:

3-1- برنامج ضمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة: يهدف هذا البرنامج إلى ضمان القروض البنكية الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويتمثل مضمون هذا البرنامج في مايلي:

أ-محددات برنامج ضمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة: يمكن التطرق لأهم محددات برنامج ضمان قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصري من ناحية هدف التمويل ونسبة الضمان وفترته وغيرها من المحددات من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (01): محددات برنامج ضمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الهدف من التمويل	شراء أصول ثابتة و/أو لتمويل رأس المال العامل وإصدار خطابات الضمان وفتح الإعتماداتالمستندية
نسبة الضمان	50 %من القرض أو التسهيل المطلوب
الحد الأدنى للضمان	10آلاف جنيه أي أن المقترض يمكنه أن يقترض حتى مليون و400 ألف جنيه
الحد الأقصى للضمان	2,5 مليون جنيه
المصروفات الإدارية	1% على رصيد القرض أو التسهيل سنويا بقيمة متناقصة على أساس أن المستثمر يسدد الأقساط بصفة منتظمة
فترة الضمان	حد أدنى 6 شهور وحد أقصى 5 سنوات(يجوز مدها ويمكن أن يكون هناك فترة سماح)

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: (عساف وآخرون، 2012، 65).

ب- الخطة المستهدفة للشركة من هذا البرنامج: تهدف الشركة من خلال هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية(www.kantakji.com):

- ✓ العمل على زيادة عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة بالبرنامج في حالة زيادة طاقة شركة الضمان لتوسيع قاعدة المستفيدين في جميع محافظات جمهورية مصر العربية لتحقيق حجم إقراض سنوي 200 مليون جنيه عن طريق البنوك المنتشرة بفروعها لتساهم في توفير 10آلاف فرصة عمل تقريبا سنويا؛
- ✓ تهيئة وتوفير وسائل تدريب الفئات المستهدفة(أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة) وذلك بالإستعانة بجهات فنية متخصصة لرفع الكفاءة الإنتاجية وإستخدام التكنولوجيا الحديثة؛
- ✓ التعريف بالسوق وظروفه وتوفير المعلومات اللازمة لخدمة هذه الفئة المستهدفة التي يعتمد عليها في تنمية جزء كبير من حجم الإقتصاد القومي.

ج-واقع تطبيق برنامج ضمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة: ساهم برنامج ضمان قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق إنجازات مهمة، والجدول الموالي يوضح الضمانات الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار هذا البرنامج:

جدول رقم(02): الضمانات الممنوحة في إطار برنامج ضمان م.ص.م.حتى نهاية 2015

القيمة بالألف جنيه

الضمانات	العدد	القيمة
الضمانات الممنوحة من الشركة	**39184**	**9474682**
القروض البنكية الممنوحة بضمان الشركة	**-**	**23521277**

Source : (www.cgcegypt.com) .

وحتى يتم توضيح واقع تطبيق برنامج ضمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل من التفصيل يمكن التطرق إلى أداء البرنامج في منح الضمانات حسب القطاع منذ التأسيس والى غاية 2013/12/31 من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (03):أداء برنامج ضمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع حتى نهاية 2013

الوحدة: ألف جنيه

القطاع	عدد الضمانات	قيمة القرض البنكي	قيمة الضمان	نسبة تمويل القطاع	متوسط قيمة الضمان
صناعة	10175	3.688.541	1.406.091	21.69	138
تجارة	7775	4.859.180	2.177.441	33.58	280
زراعة	6715	853.898	466.079	7.19	69
مقاولات	6616	5.102.559	1.908.000	29.43	288
خدمات	2093	693.805	321.353	4.96	154
نقلوموإصلات	928	217.436	108.238	1.67	117
سياحة	406	168.536	79.126	1.22	195
تمويل الحرفيين	111	19.141	10.923	0.17	98
مناجم ومحاجر	8	1.503	766	0.01	96
قطاعات أخرى	10	26.150	6.132	0.09	613
المجموع	34837	15.630 .749	6.484.149	100 %	186

المصدر: (شركة ضمان مخاطر الإئتمان، 2013،14.)

يتضح من الجدول أعلاه أن معظم القطاعات الإقتصادية قد إستفادت من ضمان الإئتمان المصرفي بأعداد وقيم متفاوتة، حيث إحتل قطاع التجارة الصدارة من حيث قيمة الضمانات وذلك بنسبة33.58% من إجمالي

الضمانات الممنوحة لمختلف القطاعات، يليها قطاع المقاولات بنسبة 29,43% ،ليحتل قطاع الصناعة المرتبة الثالثة من حيث قيمة الضمانات الممنوحة وذلك بنسبة 21,69%، يليه قطاع الزراعة بنسبة 7,19 % ويرجع ذلك لتحفظ البنوك التجارية على منح القروض لهذا القطاع لإعتقادها بأن نسبة فشل وتعثر المؤسسات الناشطة في القطاع الزراعي تكون عالية وعليه تكون مخاطرها عالية، أما باقي القطاعات الإقتصادية فإن نسبة تمويلها تكاد تكون متقاربة وبنسب ضعيفة، ويبلغ قيمة الضمان الكلي الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة منذ تأسيس الشركة وإلى غاية 31-12-2013 مبلغ 6.484149مليون جنيه مصري وهو ما ساهم في تدفق15,630749 مليون جنيه كقروض بنكية موجهة لهذه المشروعات وهو ما يدل على دعم هذه الشركة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يساهم في إنشائها وتطورها.

3-2-برنامج تنمية المشروعات الصغيرة والناشئة(الميكرو) الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية:

وهو برنامج خاص بالحرفيين والمنشآت الصغيرة جدا، حيث تقوم الشركة بتقديم ضماناتها بنسبة 100% للبنوك المختلفة، وتغطي خدمات البرنامج الأنشطة الإقتصادية التي تساهم في التنمية البشرية لاغير، ويهدف البرنامج إلى تنمية هذا القطاع الهام وخلق فرص عمل جديدة أمام الحرفيين والشباب الخريجين، وذلك بتوفير التمويل اللازم والخدمات المصرفية والضمانات الكافية لها، لأن الفئة المستهدفة في هذا القطاع لا تستطيع التعامل مباشرة مع البنوك بسبب عدم وجود ضمانات كافية لازمة وإنعدام الخبرة في التعامل مع الجهاز المصرفي (شركة ضمان مخاطر الإئتمان، التقرير السنوي 19،2013).

ويتم تنفيذ هذا البرنامج من خلال المنظمات غير الحكومية(الجمعيات الأهلية) التي يتم اختيارها وفقا لمعايير محددة بهدف تقديم القروض المناسبة بضمان شركة ضمان مخاطر الإئتمان المصرفي لتوفير التمويل اللازم لهذه المشروعات للتوسع والنمو دون طلب أي ضمانات سواء للشركة أو للجمعية، فضلا عن إمداد هذه الجمعيات بالمعونات الفنية والتدريب اللازم لذلك، ويتمثل مضمون البرنامج في مايلي (شركة ضمان مخاطر الإئتمان، 20،2013):

أ-الأنشطة المستهدفة من خلال البرنامج: جميع الأنشطة الإقتصادية ما عدا النشاط الزراعي .

ب-معايير إقراض المستفيدين من البرنامج:

- ✓ الإقراض الجماعي(التكافل): وهي الفئة الأشد إحتياجا -ذات الدخل المعدوم أو المتناهي الصغر- من المرأة المعيلة والتي تباشر أنشطة بسيطة لتحقيق دخل؛
- ✓ المشروعات الصغيرة جدا: إجمالي الإستثمارات حتى 25 ألف جنيه وذلك بعد استبعاد قيمة الأرض والمباني، وعدد عمالها من 1إلى 5عامل؛
- ✓ المشروعات الصغيرة: عدد العمال من 6 الى 15 عاملوقيمة أصولها تزيد عن 25 ألف جنيه وذلك بعد إستبعاد قيمة الأرض والمباني.

ج-الهدف من التمويل وفق هذا البرنامج:

- ✓ تمويل رأس المال العامل؛

- ✓ الوصول بهذه الوحدات إلى نقطة التعادل بين إيراداتها ومصروفاتها ومنحها الحافز الرأسمالي من أموال البرنامج، ويبلغ 3 مليون جنيه لكل وحدة إقراض لتبدأ في الإعتماد على نفسها؛
- ✓ يعزز نجاح الجمعيات الأهلية في تحقيق أهدافها إلى الإتصال المباشر بالعملاء المستهدفين من خلال مبدأ الإنتشار الذي تحول فيه المتابعة الميدانية إلى متابعة أسبوعية.

د-واقع تطبيق برنامج دعم المشروعات الصغيرة والناشئة: يتضح واقع تطبيق برنامج دعم المشروعات الصغيرة والناشئة من خلال أداء البرنامج في دعم المشروعات الصغيرة والناشئة وفق الجدول الموالي:

جدول رقم (04): أداء البرنامج حسب القطاعات مند تاريخ التأسيس إلى 31-12-2013

القطاع	العدد		القيمة بألف جنيه مصري		متوسط قيمة القروض
	العدد	النسبة %	القيمة	النسبة %	
تجارة	1464135	92	1.628.279	82	1.112
صناعة	47141	3	120.394	6	2.554
خدمات	79929	5	246.180	12	3.080
الإجمالي	1591205	100	1.994.853	100	1.254

المصدر: (شركة ضمان مخاطر الإئتمان، 2013، 21).

يتضح من خلال الجدول السابق هيمنة قطاع التجارة من ناحية الاستفادة من برنامج دعم المشروعات الصغيرة والناشئة والذي قدربنسبة 92 % ، في حين إستفاد كل من قطاع الخدمات والصناعة من دعم البرنامج بنسبة 5 %و 3% على التوالي وهما نسبتان جد ضئيلتان مقارنة بنسبة الدعم التي إستفاد منها قطاع التجارة، لتستفيد في النهاية المشروعات الصغيرة والناشئة في مختلف القطاعات من تمويل قدر بـ 1994853ألف جنيه مصري منذ التأسيس والى غاية 31-12-2013.

من خلال ما تم التعرض إليه في التجربة المصرية يتضح دور شركة ضمان مخاطر الإئتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم هذه المؤسسات من خلال قيمة ضمان القروض الممنوحة من مختلف البرامج المطبقة والتي هدفها الأساسي دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى يسهل إنشاؤها وتطويرهاخاصة في ظل الأهمية البالغة لهذه المؤسسات ضمن الإقتصاد المصري.

ثانيا-التجربة الأردنية لضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سارعت الأردن كغيرها من الدول إلى تطبيق برامج لضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف دعم إنشائها وتطورها، وسيتم التطرق إلى التجربة الأردنية في مجال ضمان قروض المؤسساتالصغيرة والمتوسطة من خلال مايلي:

1-نشأة الشركة الأردنية لضمان القروض: تأسست الشركة الأردنية لضمان القروض كشركة مساهمة عامة ومحدودة بمقتضى قانون الشركة الأردنية، وسجلت في سجل الشركات المساهمة العامة تحت رقم 242 بتاريخ 26-03-1994، وقد تم الإعلان نهائيا عن قيام الشركة في اجتماع الهيئة العامة التأسيسية الذي عقد بتاريخ 17-04-1994، وقد سمح للشركة بمباشرة العمل إعتبارا من تاريخ 07-05-1994، ويجدر بالذكر في هذا الصدد أنه قد تم إنشاء الشركة إستجابة لقرار مجلس الوزراء الموقر المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ 24-08-1993 والقاضي بالموافقة على تأسيس شركة مساهمة عامة لضمان القروض الصغيرة والمتوسطة وينحصر الإكتتاب بأسهمها على الحكومة، البنك المركزي الأردني، والمؤسسات المالية وشركات التأمين والمؤسسات ذات العلاقة، وبرأسمال 7ملايين دينار تم زيادته عام 1995 إلى 10 ملايين دينار ، كما تمت زيادته سنة 2016 إلى 29,080,310 مليون دينار(www .jlgc.com).

2-أهداف الشركة الأردنية لضمان القروض: تهدف الشركة الأردنية لضمان القروض من خلال ممارسة نشاط ضمان القروض إلى تحقيق أهداف وغايات تتمثل في مايلي(العساف وآخرون، 2012، 67-68):

- ✓ تقديم الضمانات اللازمة لتغطية مخاطر قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية المشاركة بمختلف آجالها وأنواعها، والموجهة لتأسيس المشاريع الإقتصادية أو توسيعها بغية رفع كفاءتها الإنتاجية والتسويقية؛
- ✓ تقديم الضمانات اللازمة لتغطية المخاطر في مجال إئتمان الصادرات الأردنية في أي قطاع من القطاعات الإقتصادية بشكل عام وفي أي قطاع أو مجال يحقق مصلحة الشركة بشكل خاص؛
- ✓ القيام بأعمال إعادة الضمان والحصول على ضمان مقابل لجميع المخاطر المتعلقة بالقروض التي تقوم الشركة بضمان تغطيتها؛
- ✓ تطوير أدوات أو وسائل أو نماذج مستحدثة أو تقليدية وتعديلها وتطبيقها والتدريب على إستخدامها في مختلف المجالات ذات العلاقة بالشركة، بما في ذلك تطوير وسائل أو أدوات لضمان عمليات التمويل التي تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية بما يكفل تحقيق غايات وأهداف الشركة.

3-محددات برنامج ضمان القروض:تقوم الشركة الأردنية لضمان القروض بتقديم الضمانات اللازمة لتحسين البيئة الإئتمانية المتاحة للمؤسسات الإقتصادية المجدية ومجتمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وفقا للمحددات التالية:

جدول رقم (05): محددات برنامج ضمان القروض الأردني

البرامج الإنتاجية	الحد الأعلى للقرض - دينار -	الحد الأعلى للتسديد - شهر -	نسبة تغطية الضمان %
ضمان تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	250,000	72	70
ضمان تمويل المشاريع متناهية الصغر - المايكروية -	15,000	36	70
ضمان تمويل المشروعات الريادية	75,000	96	80
ضمان تمويل المشروعات الصغيرة الناشئة	100,000	60	85
ضمان التأجير التمويلي	550,000	96	70
ضمان التمويل الصناعي	550,000	96	70
كفالة التمويل الإسلامي	550,000	96	70

المصدر:(الشركة الأردنية لضمان القروض، 2016، 13).

4-إنجازات الشركة الأردنية لضمان القروض في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تهدف الشركة الأردنية لضمان قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى دعم تمويل هذه المؤسسات، وقد عملت على تحقيق هذا الهدف وذلك من خلال مختلف الإنجازات التي حققتها في هذا المجال، ويمكن التطرق إلى إنجازاتها من خلال مايلي:

4-1-قيمةضمان قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأردنية

ساهمت الشركة الأردنية لضمان قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توجيه مبالغ هامة لتسهيل تمويل هذه المشروعات، والجدول الموالي يوضح قيمة القروض المضمونة:

جدول رقم(06):قيمة الضمان وفق برنامج ضمان القروض خلال الفترة 2013-2016

الوحدة: دينار أردني

القروض الإنتاجية	2013	2014	2015	2016
قيمة القروض المضمونة	264,413,17	21,575,367	27,018,630	49,256,692
توزيع القروض المضمونة	719	824	872	1320

المصدر:من إعداد الباحثين إعتمادا على: (الشركة الأردنية لضمان القروض، التقرير السنوي: 2013،2014، 2015، 2016) .

يتضح من خلال الجدول السابق قيمة القروض المضمونة وفق البرامج الإنتاجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار الشركة الأردنية لضمان قروضالمؤسسات الصغيرة والمتوسطةحيث عرفت قيمة القروض الإنتاجية المضمونة والممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعهاإرتفاعا ملحوظا خلال السنوات 2013،2014،2015 على التوالي، لتصل قيمة القروض المضمونة إلى 49,256,692دينار أردني سنة 2016، أي بزيادة قدرت بنسبة 83 % مقارنة بسنة 2015 ويرجع هذا الارتفاع المشهود سنة 2016 إلى زيادة رأس مال الشركة من 10 مليون دينار أردني إلى ما يقارب 29 مليون دينار أردني وهو ما مكن من الإستجابة لمتطلبات البنوك في زيادة سقف الضمانات، كما شهد عدد المشاريع المقدم لها ضمان القرضإرتفاعا متزايدا خلال سنوات الدراسةحيث قدر عدد القروض المضمونة سنة 2013 بـ 719 قرض مضمون ليرتفع إلى 1320 قرض مضمون سنة 2016 وتتوزع هذه القروض المضمونة على مختلف البرامج الإنتاجية سابقة الذكر.

2-4- توزيع القروض المضمونة حسب البرامج الإنتاجية الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يمثل الجدول الموالي توزيع القروض المضمونة الممنوحة لهذه المشروعات خلال الفترة 2013-2016كمايلي:

جدول رقم(07): توزيع القروض المضمونة حسب إسم البرنامج للفترة 2013-2016

البرامج الإنتاجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	2013	2014	2015	2016
الصيدليات	5	4	4	7
مشاريع صغيرة ومتوسطة	209	244	408	666
قروض أعمال	220	159	66	33
قروض متناهية الصغر	126	162	71	50
كفالة	88	169	222	436

مشروعات ريادية	21	27	21	5
التمويلالصناعي	22	26	25	45
التأجيرالتمويلي	19	7	3	3
مركباتالأعمال	9	10	7	4
كفالة	0	16	45	62
المشروعات الصغيرة الناشئة	0	0	0	9

المصدر:من إعداد الباحثين إعتمادا على:(الشركة الأردنية لضمان القروض، التقرير السنوي:2014،2013، 2015 ،2016) .

يتضح من الجدول السابق أن الشركة الأردنية لضمان القروض ساهمت خلال سنوات الدراسة في توزيع القروض على مختلف البرامج الإنتاجية الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في: قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقروض الأعمال، وقروض متناهية الصغر وقروض الكفالة والقروض الموجهة للمشاريع الريادية وقروض التمويل الصناعي وكذا قروض التأجير التمويلي، وقروض مركبات الأعمال، وقروض برنامج الكفالة الخاص بالتمويل الصناعي، وقروض المشروعات الصغيرة الناشئة، ويستحوذ برنامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أكبر عدد من القروض المضمونة حيث يشهد إرتفاعا ملحوظا لمختلف السنوات على التوالي يليه برنامج الكفالة ليحتل برنامج ضمان تمويل المشروعات الصغيرة الناشئة المرتبة الأخيرة في عدد القروض المضمونة حيث كانت منعدمة خلال السنوات السابقة لسنة 2016 لتقدر خلالها بتسعة قروض مضمونة، ويرجع الإنعدام في عدد القروض المضمونة للسنوات السابقة لسنة 2016 لكون الشركة الأردنية لضمان القروض قد قامت بإطلاق البرنامج مطلع سنة 2016 بهدف دعم المشروعات الصغيرة الناشئة منها.

من خلال ما تم التطرق له حول عرض التجربة الأردنية في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطةإتضح بأن الدولة الأردنية تسعى جاهدة لترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال إنشاء شركة متخصصة في توفير الضمانات اللازمة لتحسين البيئة الإئتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال طرحها لعدة برامج تكفل تلبية إحتياجات هذه المؤسسات وتعزيز فرص نجاحهاإبتداء من كونها فكرة أو مؤسسة ناشئةوصولا لكونها مؤسسة قائمة تسعى للنمو والتوسع.

ثالثا- التجربة الجزائرية لضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على وجه الخصوص البديل المعول عليه للنهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات ما دفع بإتخاذ عدة إجراءات لتهيئة الظروف الملائمة لعمل هذا القطاع، وهو ما نجم عنه تطبيق صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعمها حيث لم تعد مجرد فكرة بل أصبحت تجربة حقيقية وواقع ملموس، ويمكن التطرق لتجربة الجزائر في مجال ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم تمويلها من خلال العناصر الموالية:

1-النشأة القانونية لصندوق ضمان القروض FGAR: أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02- 373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار، يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلالية المالية، وقد إنطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في أفريل 2004(www .fgar .dz).

2-مهام صندوق ضمان القروض FGAR: يتولى صندوق ضمان القروض القيام بالمهام التالية(زيدان، 2009، 126-127):

- ✓ التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز إستثمارات في مجالات إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، توسع المؤسسات؛
- ✓ تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- ✓ التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها؛
- ✓ ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ ضمان الإستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق؛
- ✓ ترقية الإتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها؛
- ✓ التقييم المستمر لأنظمة الضمان الموضوعة من قبل الصندوق؛
- ✓ إعداد إتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الإستثمارات وفي حدود تغطية المخاطر طبقا للتشريع المعمول به.

3-كيفية الإستفادة من الضمان الممنوح من طرف صندوق ضمان القروض FGAR: يمكن الإستفادة من الضمان الممنوح من طرف صندوق ضمان القروض وفقا لبرنامجين هما:

3-1-برنامج الضمان العادي FGAR : وفقا لبرنامج الضمان العادي لـ FGAR هناك مؤسسات مؤهلة للإستفادة من ضمانات الصندوق، ومؤسسات لا يمكنها الإستفادة وتتمثل في(www .fgar .dz):

أ-المؤسسات المؤهلة للإستفادة من صندوق ضمان القروض: إن كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية الجزائرية مؤهلة للإستفادة من ضمانات الصندوق، وتعطى الأولوية إلى المؤسسات التي تعرض مشاريع تتجاوب مع أحد هذه المعايير:

- ✓ المؤسسات التي تساهم بالإنتاج، أو التي تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر؛
- ✓ المؤسسات التي تعطي قيمة مضافة معتبرة للمنتوجات المصنعة؛
- ✓ المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات؛
- ✓ المؤسسات التي تساهم في رفع الصادرات؛
- ✓ المشاريع التي تحتاج الى تمويل قليل بالمقارنة بعدد مناصب الشغل التي ستخلقها؛
- ✓ المشاريع التي توظف يد عاملة مؤهلة؛
- ✓ المشاريع التي تنشأ في مناطق بها نسبة بطالة كبيرة؛
- ✓ المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجيا الحديثة.

ب-المؤسسات غير المؤهلة للإستفادة من صندوق ضمان القروض: تتمثل هذه المؤسسات التي لا يمكنها الإستفادة من الصندوق في:

- ✓ المؤسسات التي لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ المؤسسات التي إستفادت من دعم مالي من الدولة؛
- ✓ المؤسسات المسعرة في البورصة؛
- ✓ الوكالات العقارية وشركات التأمين؛
- ✓ الشركات التي تنشط في مجال التجارة فقط؛
- ✓ القروض التي تهدف الى إعادة تمويل قروض قديمة؛
- ✓ المشاريع التي تحدث تلوث كبير للبيئة.

ج-الضمان المالي لبرنامج الضمان العادي FGAR:يخضع الضمان المالي لبرنامج الضمان العادي FGAR للمعايير التالية(www .fgar .dz):

- ✓ المبلغ الأقصى للضمان هو : 000 000 50 دج؛
- ✓ المبلغ الأدنى للضمان هو : 000 000 4 دج؛
- ✓ نسبة الضمان تتراوح ما بين 10 % إلى 80 % من التمويل البنكي حسب نوعية المشروع والمخاطر التي يتعرض لها؛
- ✓ المدة القصوى للضمان ثابتة على 7 سنوات لقروض الإستثمار التقليدية، و10 سنوات لقروض الإيجار؛
- ✓ تكاليف الضمان تتمثل في علاوة الدراسة للمشروع والتي تقدر بـ 000 20 دج، وعلاوة الالتزام بضمان القروض تمثل 1% من قيمة الضمان.

2-3-برنامج الضمان في إطار برنامج الإتحاد الأوربي MEDA: في إطار برنامج الإتحاد الأوربي MEDA وضع تحت تصرف صندوق ضمان القروض غلاف مالي قدره 15 مليون أورو، أي ما يقارب 1,4 مليار دينار، وتتمثل المؤسسات التي يمكنها الإستفادة من ضمان مالي في إطار البرنامج في مايلي(ليمونس، 2014، 10):

أ-المؤسسات المؤهلة للإستفادة من برنامج MEDA: تتمثل هذه المؤسسات في:

- ✓ المشاريع التي ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ المؤسسات التي حققت سنة كاملة من النشاط؛
- ✓ مشاريع الإستثمار الخاصة بتوسعة المؤسسة أو تنويع وتطوير النشاط.

ب-الضمان المالي في إطار برنامج MEDA: يتمثل الضمان المالي في إطار هذا البرنامج في مايلي(www.fgar.dz)**:**

- ✓ يغطي الصندوق 50 % من قيمة القرض البنكي؛
- ✓ الحد الأقصى للضمان هو 250 مليون دينار؛
- ✓ علاوة الإلتزام محددة بـ 0,50 % من القيمة الإجمالية للضمان.

4-واقع إنجازات صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR: لقي صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إهتماما كبيرا من مختلف الفاعلين الاقتصاديين نظرا لأهدافه المسطرة ودوره في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن التطرق الى واقع الانجازات المحققة من طرف الصندوق من خلال مايلي:

4-1- الوضعية العامة للملفات المعالجة منذ تأسيس الصندوق وإلى غاية أوت 2014: ساهم صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة عدد كبير من الملفات المقدمة للاستفادة من ضمان الصندوق، والجدول الموالي يوضح الوضعية العامة للملفات المعالجة منذ تأسيس الصندوق والى غاية أوت 2014 كمايلي:

جدول رقم (08): الوضعية العامة للملفات المعالجة منذ تأسيس الصندوق وإلى غاية أوت 2014

عدد الضمانات المقدمة	1233
التكلفة الإجمالية للمشاريع	109114438947 دج
قيمة القروض الممنوحة	68735656135دج
النسبة المتوسطة للتمويل	63%
قيمة الضمانات الممنوحة	32915161411 دج
مناصب الشغل المستحدثة	48552

المصدر:(ليمونس ، 2014، 15).

يتضح من خلال الجدول الوضعية العامة للملفات المعالجة منذ تأسيس صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإلى غاية أوت 2014 ، حيث قدم الصندوق 1233 شهادة ضمان بقيمة إجمالية قدرت بـ32915161411 دج وهو ما ساهم في تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو توسع مؤسسات قائمة ما ساهم في إستحداث مناصب شغل قدرت بـ 48552 منصب شغل.

4-2- الوضعية العامة للملفات المعالجة حسب قطاع النشاط منذ تأسيس الصندوق وإلى غاية جوان 2013: يمكن توضيح الوضعية العامة للملفات المعالجة من قبل صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط منذ تأسيس الصندوق وإلى غاية جوان 2013 من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (09): الوضعية العامة للملفات المعالجة حسب قطاع النشاط منذ 2004 إلى جوان 2013

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة	قيمة الضمان	النسبة	عدد مناصب الشغل	النسبة
الصناعة	525	%56	15191758409دج	%64	26178	%65
البناء والأشغال العمومية	232	25%	4801191625دج	%20	9751	%24
الفلاحة والصيد البحري	9	%1	270660625دج	%1	499	%1
الخدمات	164	%18	3374348802دج	%14	3837	%10
المجموع	930	%100	23637959461دج	%100	40265	%100

Source :(Ministère du développement industriel et de la Promotion de l'Investissement ,November 2013, 36).

يتضح من خلال الجدول السابق أن قطاع الصناعة يعد أكبر قطاع إستفاد من شهادات الضمان المقدمة من قبل صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ تأسيسه والى غاية جوان 2013 حيث إستفادت 525 مؤسسة من قيمة ضمان قدر بـ**15191758409دج**ما ساهم في إستحداث 26178 منصب عمل وتمثل نسبة قيمة الضمان الممنوح لهذا القطاع ما يقدر بـ64 % من مجموعقيمة الضمانالممنوح، ويرجع إرتفاع النسبة لأهمية هذا القطاع وضرورة تحفيزه لتحسين أدائه وترقيته خاصة في ظل سعي الدولة للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية الذي إستفاد بنسبة 25 %من عدد المشاريع المقدم لها شهادة ضمان بقيمة إجمالية قدرت بـ**4801191625دج** ما نجم عنه إستحداث 9751 منصب شغل ويرجع إحتلال قطاع البناء والأشغال العمومية للمرتبة الثانية لتحفيزه وتقديم التسهيلات اللازمة له بهدف المساهمة في تدارك التأخير الذي تشهده المشاريع الخاصة خاصة ما تعلق

بالسكن، يليهم قطاع الخدمات حيث إستفادت164 مؤسسة خدمية من ضمانات الصندوق ما نجم عنه توفير 3837 منصب شغل، وأخيرا حل قطاع الفلاحة والصيد البحري المرتبة الأخيرة من حيث عدد المشاريع المستفيدة من ضمانات الصندوق وكذا قيمة الضمان حيث قدرت بنسبة 1%وترجع هذه النسبة الضئيلة لإرتفاع المخاطر المصاحبة لتمويل هذا القطاع إضافة إلى عزوف الشباب المستثمر على الإستثمار في القطاع الفلاحي على وجه الخصوص.

3-4- حصيلة الضمانات المقدمة من الصندوق حسب الجهة منذ تأسيس الصندوق وإلى غاية جوان 2013:ساهم صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقديم الضمانات بقيم متفاوتة حسب الجهة، وهو ماساهم في توفير مناصب الشغل، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (10): حصيلة الضمانات المقدمة حسب الجهة منذ 2004 إلى غاية جوان 2013

الجهة	عدد المشاريع	قيمة الضمانات	عدد مناصب الشغل
الشرق	230	619789274	10478
الوسط	482	11400683054	19814
الغرب	179	5018150455	8644
الجنوب	39	1021536678	1329
المجموع	930	23637959461	40265

Source :(Ministère du développement industriel et de la Promotion de l'Investissement ,November 2013, 37).

يتضح من خلال الجدول أن جهة الوسط إستفادت من أكبر عدد مشاريعمضمونة من طرف صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة واالمتوسطة الجزائري والتي قدرت بـ 482 مشروع مانجم عنه توفير عدد مناصب شغل أكثر من الجهات الأخرى، يليها جهة الشرق بعدد 230 مشروع، ثم جهة الغرب بعدد 179 مشروع، أما جهة الجنوب فهي أقل جهة إستفادة من الضمان وقدر عدد المشاريع الممولة بـ 39 مشروع وهو عدد قليل مقارنة بالجهات الأخرى من الوطن،كما أن تقديم الضمان لهذه المشروعات ساهم في إستحداث مناصب شغل متفاوتة العدد في مختلف جهات الوطن مما يؤكد على دور صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المساهمة في إستحداث مناصب شغل من شأنها المساهمة في التقليل من حدة البطالة وما ينجر عنها من آفات إجتماعية مختلفة.

يتضح من خلال التجربة الجزائرية أهمية صندوق ضمان القروض في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حيث ساهم هذا الصندوق في توفير شهادات ضمان القروض التي سهلت عملية التمويل البنكي وساهمت في إنشاء وتطوير هذه المؤسسات من سنة إلى أخرى وهو ما نجم عنه توفير عدد مناصب شغل

مستحدثة مقبول مقارنة بعدد الضمانات المقدمة ومن ثم المساهمة في التقليل من حدة البطالة وما ينجم عنها من آفات إجتماعية.

الخاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه في صلب هذه الورقة البحثية يمكن القول أن نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المساهمة في تنويع الإقتصاد بهدف النهوض به خارج قطاع المحروقات والإنفصال عن تبعية الموارد النفطية يتطلب العمل على إزالة مختلف العوائق العديدة والمتعددة التي تصطدم بها هذه المؤسسات والتي من بينها العوائق التمويلية، وهو ما يؤكد أهمية الآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تعد برامج ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الضروريات التي تساهم في معالجة مشاكل تمويل هذه المؤسسات من خلال العمل على توفير الضمان اللازم حتى تحصل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على القرض البنكي، ونتيجة للدور الذي تلعبه هذه البرامج فقد سارعت مختلف الدول العربية إلى تحويل هذه البرامج من مجرد فكرة إلى واقع ملموس ما نجم عنه تحقيق إنجازات في مجال ضمان القروض البنكية الممنوحة لهذه المؤسسات بقيم معتبرة ساهمت في إنشاء وتطوير هذه المؤسسات وكذا في إستحداث مناصب عمل، وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من فعالية هذه الآلية التمويلية غير أن تحقيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأهدافها يتطلب توفير بيئة عمل مناسبة تكمل الدعم التمويلي الذي يحظى به هذا النوع من المؤسسات في وجود مختلف آليات دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تأهيل الموارد البشرية وتكوينها وإقامة هيئات تعنى بتقديم النصائح والإرشادات اللازمة لها بهدف التسيير الحسن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوجيه الشباب الراغب في الاستثمار لإختيار الأفكار الإبداعية وفقا لقطاعات النشاط المطلوبة في السوق.

المراجع:

1-أحمد عارف العساف وآخرون ، **الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

2- الموقع الإلكتروني: **www.cgcegypt.com**، تاريخ الإطلاع: 16-4-2016.

3- شركة ضمان مخاطر الإئتمان، **التقرير السنوي 2013**، نقلا عن الموقع الإلكتروني: ww**w.cgcegypt.com**.

4- شركة ضمان مخاطر الإئتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، **مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية**، نقلا عن الموقع الإلكتروني**: www.kantakji.com**.

5- الشركة الأردنية لضمان القروض-شركة الأعمال الصغيرة في الأردن-، نقلا عن الموقع الإلكتروني**: www .jlgc.com**، تاريخ الإطلاع: 2-2-2017 .

6- صندوق ضمان القروض FGAR، نقلا عن الموقع الإلكتروني: **www .fgar .dz**، تاريخ الإطلاع: 16-2-2016.

7- محمد زيدان، **الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع،جامعة الشلف، 2009.

8- ليمونس زهير، **دور صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الإستثمار**، يوم إعلامي بعنوان" **آليات دعم الإستثمار ومرافقةالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، أم البواقي، يوم 21-10-2014.

9- Ministère du développementindustriel et de la Promotion del'Investissement , **Bulletin d'informationstatistique de la pme**,n°23, November 2013.